

أمطار غزيرة ترفع منسوب يأس التونسيين من السياسيين



الفرق في وحل الأزمات

تجعل لبرامج المرشحين أذانا صاغية. وقال أنيس معزون القيادي بحزب نداء تونس لـ"العرب"، "لقد شهدنا الثلاثاء حالة غير مسبوقة من الفوضى جراء هطول الأمطار"، مشيراً إلى احتجاج سكان مدينة أريانة الذين عجزوا عن التنقل سواء سيراً على الأقدام أو عبر السيارات.

ولا يستبعد مراقبون أن تؤثر هذه الحادثة على حظوظ مرشحي الرئاسة الست والعشرين، حيث تزيد من إحباط الشارع التونسي مع شكوك في قدرة المرشح القائم على توفير خدمات أفضل. ويعتقد معزون "أن فياضانات الثلاثاء سيكون لها انعكاس على حظوظ الأحزاب الحاكمة مثل حزب النهضة الإسلامي أو حزب تحيا تونس الذي يقوده رئيس الوزراء يوسف الشاهد". ويرى أن اهتراء البنية التحتية كان نتيجة السياسات الحكومية الخاطئة طيلة الثلاث سنوات الأخيرة. ويتابع "طبعاً سيكون له تأثير وقد لمسنا ذلك في استقبال سكان مدينة ولاية أريانة الأربعة لرئيس الحكومة بالنيابة كمال مرجان برفع شعارات دجاج ضده" بمعنى "ارحل". ويستنتج معزون أنها نتيجة طبيعية لضغط أداء الحكومة.

وغالبا ما يبدي التونسيون تذمرا من البنية التحتية للطرق والبنية الفوضوية في بعض الأحياء ما يجعل من عملية تصريف مياه الأمطار بالمهمة المعقدة أمام البلديات.

تونس - أصيبت العاصمة التونسية بشلال مروري كبير مساء الثلاثاء، عقب هطول كميات هائلة من الأمطار، فجرت غضبا شعبيا وعمقت الاستياء الشعبي من طريقة الحكومة في معالجة مشاكل تصريف المياه التي تزايدت أخطارها في السنوات الأخيرة خصوصا خلال شهري سبتمبر وأكتوبر.

وعمرت المياه أغلب شوارع وأحياء العاصمة في وقت وجيز إثر هطول كميات هائلة من الأمطار ما تسبب في غلق أغلب الطرق الرئيسية الحيوية. وتسربت المياه إلى منازل المواطنين في عدة أحياء بولاية أريانة في المداخل الشمالي للعاصمة دفعت مواطنين غاضبين إلى الخروج وقطع طرق رئيسية.

وإزداد الوضع المروري تعقيدا بترامن الأمطار مع نهاية دوام العمل ما خلق ازدحاما خانقا حركة المرور وارتفاع مستوى المياه في الشوارع. وتوقفت السيارات في طوابير طويلة دون حراك. وعلى الطريق المؤدية إلى المطار اضطر مسافرون إلى السير على الأقدام بعد أن طال بهم الانتظار لعدة ساعات. وأثار هطول الأمطار في بلد يعاني من ضعف البنية التحتية، استياء شعبيا، ووسع دائرة الانتقادات للأحزاب الحاكمة وبقية النخب السياسية في الوقت الذي ينهمك فيه مشرعو الرئاسة في الدعاية الانتخابية بهدف كسب ود الناخبين، غير أن مشاكل السيولة إضافة إلى المتاعب الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، لا

توظيف الجمعيات في السياسة يعرّي عجز الدولة عن احتوائه

مخاوف في تونس من استغلال العمل الخيري لتكوين خزان انتخابي

واتخاذ الإجراءات اللازمة". ويرى الكثير من التونسيين من أوساط مختلفة أن المرسوم المتعلق بتنظيم الجمعيات يتضمن العديد من النقص. وتعمل مصالح العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان برئاسة الحكومة حاليا على إعداد مشروع قانون جديد للجمعيات من أجل تجاوز نقائص القانون القديم. وتذكر الحكومة أن حصر انتهاك القانون بتوظيف الجمعيات في العمل السياسي يشكل عام أمر ليس هينا ويكشف حجم الهوة بين الجانب النظري وإمكانية تطبيقه.

ووصف مراد محجوبي، المدير العام للعلاقة مع المجتمع المدني بمصالح رئاسة الحكومة، كشف توظيف الجمعيات في الحملات الانتخابية بـ"العملية المعقدة". وأقر، لـ"العرب"، أنه رغم وجود قوانين تضبط الحدود بين العاملين الجمعيات والسياسي إلا أن "عملية المراقبة (مدى تطبيق القانون) صعبة" مشددا على الحاجة إلى منظومة رقمية وعصرية لجمع بيانات الجمعيات والأحزاب وهو ما من شأنه أن يسهل عملية المراقبة.

وأكد أن الحل يتلخص في أن تكون كل الأطراف، الحكومة والهيئة العليا للانتخابات والمجتمع المدني، منخرطة وملزمة بكشف الخروقات.

وشدد محجوبي على أهمية دور المجتمع المدني بشكل خاص في مراقبة توظيف العمل الجمعياتي في الحملات السياسية، على اعتبار معرفته بالمناطق التي تنشط فيها هذه الجمعيات وبالفاعلين في المشهد المحلي بشقيه السياسي والجمعياتي.

لكن الإشكال المطروح في هذا المستوى يلخصه سؤال واحد: إذا كانت الحكومة بكل إمكانيات الدولة التي تتوفر لديها وتتحكم فيها عاجزة عن وضع حد لاستغلال العمل الجمعياتي كواحد من أدوات العمل السياسي والدعاية الانتخابية وعاجزة أيضا عن إثبات الصلات القانونية بين مسيرتي جمعيات وسياسيين بارزين، فكيف يمكن أن تكون الحلول بيد مكونات المجتمع المدني في ظل مواردها المحدودة؟

تراقب جمعيات سير الحملات الانتخابية وظروف إجراء الاقتراع، لكن طبيعة نشاطها وتعقيدات المشهد الانتخابي تجعل أعمالها تنحصر في مراقبة البعض من المحاور وإهمال أخرى. قالت ليلي الشرايبي، رئيسة الجمعية التونسية لنزاهة وديمقراطية الانتخابات (عتيد)، إن ملاحظي المنظمة المنتشرين في مناطق عديدة في البلاد لم يبرصدوا أي توظيف للجمعيات خلال حملات المرشحين للانتخابات الرئاسية.

وشددت الشرايبي على أن منظماتها لم تركز على نشاط الجمعيات وارتباطها بالسياسيين في هذه الفترة. وكانت جمعية "عتيد" المهتمة بمتابعة العملية الانتخابية قد أعلنت الأسبوع الماضي عن اعتماد 250 ملاحظا تم توزيعهم على مناطق مختلفة من البلاد.

والأربعاء، تم الإعلان عن تشكيل ائتلاف بين 27 جمعية، لمراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

هذا الوضع المزبوم بالتوظيفات غير القانونية والدعم الممنوع للسياسيين طيلة مسار السباق الانتخابي وخاصة في الأمتار الأخيرة منه. لكن أجهزة الدولة إدارية كانت أو رقابية إلى جانب الهيئات المختصة وعلى رأسها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تبدو عاجزة عن وقف نزيف العمل الجمعياتي في الحملات الانتخابية وكبح جماح تدخل البعض من مكونات المجتمع المدني في تلميع صورة بعض السياسيين والترويج لنشاطهم بهدف استمالة الناخبين.



وقال فاروق بوعسكر، عضو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، إن الهيئة لم تطلق أي إشعار بوجود توظيف للجمعيات أو العمل الجمعياتي خلال متابعتها لتجاوزات المرتكبة أثناء الحملة الانتخابية في هذه الفترة.

وأكد بوعسكر، لـ"العرب"، "في المطلق، القانون الانتخابي يمنع قيام جمعية بتمويل أو دعم حزب سياسي أو مرشح للانتخابات وتعتبره تمويلا مقفعا للحملة الانتخابية". وتابع "إذا تم رصد ممارسات من هذا النوع تقوم الهيئة بتقدير قيمة هذا التمويل غير القانوني



شقاء الفقراء هدف للسياسيين

تؤكد العديد من العوامل في تونس أن مراقبة التداخل بين العمل الجمعياتي والنشاط السياسي عملية معقدة. فرغم وجود نص قانوني واضح يجرم توظيف الجمعيات بأي شكل من الأشكال في حملات المرشحين للانتخابات ونشاط أحزابهم، إلا أن آفاق تطبيق هذا القانون تبقى محدودة في ظل صعوبة إثبات هذه الصلات رغم كونها في البعض من الأحيان تكون مكشوفة للعيان. وتتخوف الأوساط السياسية والشعبية من هذه الممارسات باعتبار إمكانات تقويضها لجهود إرساء الديمقراطية التي تتطلع لها تونس.

مرشح للانتخابات الرئاسية في كل نشاط يهيم هذه الجمعية، إلى جانب استفاء التونسيين حول أبرز مشاغلهم والقضايا التي تههم وتطلعاتهم وتوظيف قاعدة بيانات كبيرة لأغراض سياسية ناهيك عن تجنيد جمعيات خيرية مقربة من أحزاب كبرى خدمة للحملات الانتخابية.

العديد من الأحزاب نددت بتوظيف العمل الجمعياتي لغايات انتخابية ورفضت الخلط بين العاملين الجمعياتي والسياسي معتبرة أنه تحايل على الناخبين ومحاولات للخلاص بخياراتهم ثم باصواتهم. لكن من بين الأحزاب التي أعربت عن رفضها لتوظيف الجمعيات لتحقيق نتائج انتخابية حتى من قبل انطلاق حملات المرشحين، أحزاب هي نفسها متهمه بتنظيم نشاطات خيرية وتقديم مساعدات اجتماعية واستغلال جمعيات مقربة منها للتأثير على المواطنين لاسيما في الأحياء الشعبية للعاصمة والمدن الكبرى أو في المناطق الريفية والمناطق الداخلية (البعيدة عن العاصمة).

في المشهد أيضا، أحد المرشحين وضع على ملصقات حملته الدعائية صورة له مع كبار في السن في مناطق ريفية أثناء زيارته لتلك المناطق في توظيف واضح لنشاطات جمعياته الخيرية التي تأسست خلال السنوات الأخيرة.

وتبرز مؤشرات الانتهاكات الواضحة للعيان وكذلك وجود أسباب عديدة تجعل مخاوف الأوساط السياسية والشعبية والمدنية مشروعة وحقيقية في خضم



نسرين رضاني صحافية تونسية

تونس - مرت ثماني سنوات على أول انتخابات تونسية في الجمهورية الثانية وأربع سنوات على آخر انتخابات عامة نظمتها البلاد، لكن المشهد حاليا يشابه كثيرا مع العامين 2011 و2014 حيث لعب العمل الجمعياتي دورا كبيرا في صعود نجم أحزاب ومرشحين للانتخابات بشقيها، الرئاسية والتشريعية، والتأثير في مواقف الناخبين والشخص أو القائمة التي سيمنونها أصواتهم.

ومع اقتراب موعد الاقتراع للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها في تونس، المقرر في 15 سبتمبر الجاري، تبرز المؤشرات وإحصائيات سير الأراء أن الانحياز في الأعمال الخيرية بالأساس أو حتى غيرها من النشاطات المصبوغة بطابع المجتمع المدني قد تكون بداية الطريق نحو قصر قرطاج أو مجلس نواب الشعب (البرلمان) والأمثلة على ذلك عديدة ومختلفة بحسب طبيعة النشاط المجتمعي.

لا تخيم المخاوف من تحركات الناشطين في المجتمع المدني، التي تستهدف كسب قاعدة شعبية تحول في ما بعد إلى خزان انتخابي ينهل منه المرشحون وأحزابهم، على الأوساط السياسية فقط بل تخيم كذلك على الأوساط الشعبية، في ظل الدعاية لأعمال خيرية بتوظيف قناة تلفزيونية خاصة وبحضور

هل تواصل تونس مسارها نحو ديمقراطية حقيقية

من الصعب أن يوجد تسلط
دكتاتورية في البلاد فمبدأ
حرية التعبير ترسخ
في أذهان التونسيين

في المقابل، من الضروري أن تشمل الشفافية والعدالة في الحياة السياسية ميادين أخرى وخصوصا الاقتصاد والعدل، على ما يقول تقرير للمعهد الألماني للشؤون الدولية. وينبّه التقرير إلى أن هناك "خطرا من أن يكون في تونس نظام سياسي هجين". ويدعو إلى إبداعات "إصلاحات" تشمل مؤسسات الدولة والهيكل الاقتصادي التي لحقها الفساد جزئيا.

من جهته يرى الباحث في العلوم السياسية حمزة المنذ أن تونس "ديمقراطية فيها ديمقراطيون وزنهم الانتخابي ضعيف، كما هو الحال في المراحل الانتقالية".

لا مجال لعودة الدكتاتورية

بالرغم من التجاذبات الحادة بين السياسيين وتفاقم الأزمة الاقتصادية، "من الصعب أن يكون هناك تراجع وتسلط دكتاتورية في البلاد"، في تقدير الصحافي زياد كريشان. فقد ترسخ مبدأ حرية التعبير في أذهان التونسيين. وتحلل تونس المرتبة الأولى عربيا وأفريقيا في ترتيب حرية الصحافة والمرتبة 72 عالميا، استنادا إلى تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" السنوي.

بن علي وتناهد الإسلام السياسي، إن الحرية المكتسبة منذ ثورة 2011 لا تعني شيئا أمام الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلاد. وبدأ هذا النوع من الخطاب يتردد صده داخل المقاهي والأوساط الشعبية ولدى بعض المرشحين الآخرين ويلقى أذانا صاغية. ويطلب العديد من المرشحين في برامجهم الانتخابية بمنح الرئيس صلاحيات إضافية عبر تغيير النظام السياسي في البلاد من البرلماني المزدوج إلى الرئاسي الذي يرى البعض أنه كان سببا في دكتاتورية رؤساء تونس قبل الثورة.

وتوضح ويرينغيلز أن "الاهتمام المفرط" بالرئيس وبصلاحياته من شأنه أن "يضعف من مكانة البرلمان" الذي أقر دستور 2014.

الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. ويقول الباحث سليم الخراط من منظمة "بوصلة" "هذه الانتخابات مفتوحة على كل الاحتمالات، والدليل على ذلك حرية في الترشح ووجود منافسة حقيقية".

وتعتبر هذه الانتخابات "امتحانا" للديمقراطية التونسية لأنها "قد تتطلب الاعتراف بفوز مرشح مثير للجدل" مثل القروي، وفق الباحثة إيزابيل ويرينغيلز من المعهد الألماني للشؤون الدولية.

صلاحيات الرئيس

تقول المرشحة إلى الانتخابات الرئاسية عبير موسى التي ترفع لواء الدفاع عن نظام الرئيس زين العابدين

رصد إخلالات وتجاوزات في انتخابات 2014، لكن المراقبين أكدوا أن ذلك لا يؤثر على النتائج النهائية. وظهر في المقابل امتعاض ونقد شديدا من سياسيين لتوقيف رجل الإعلام نبيل القروي قبل انطلاق حملته على خلفية تهمة قضائية تتعلق بتبويض أموال. ويرى أحد الناخبين الذي فضل عدم الإفصاح عن هويته أن توقيف القروي قبل عشرة أيام من الحملة هو "سلوك سيء لسياسة قديمة".

واتهمت حملة القروي الانتخابية رئيس الحكومة يوسف الشاهد بالسيطرة على القضاء وتوجيهه، مستندة في ذلك إلى القانون الذي تقدمت به حكومة الشاهد إلى البرلمان وتمت المصادقة عليه وكان من شأنه إعطاء القروي من السباق لو وقع عليه

تونس - تعد تونس مهد الربيع العربي، البلد الوحيد بين دول الربيع العربي الذي يسلك مسار الديمقراطية منذ ثورة 2011. لكن طريقها يواجه انحرافات بسبب الوضع الاقتصادي الصعب وعودة طبقة سياسية كانت داعمة لنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي. فهل تمثل الانتخابات الرئاسية المبكرة المقررة الأحد، دليلا قاطعا على أن تونس في المسلك السليم على طريق الممارسة الديمقراطية؟

امتحان للديمقراطية

يستعد مراقبون تونسيون ودوليون احتمال حصول عمليات تزوير في الانتخابات الرئاسية الثانية منذ 2011 بالاقتراع المباشر والحر. فقد تم